مكانة العراق الاقليمية وتأثيرها على أمن الخليج العربي بعد 2003

■ مركز حمورابي

مركز حمورابي
للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

مكانة العراق الاقليمية وتأثيرها على أمن الخليج العربي بعد2003

أ.د.جاسم يونس الحريري
أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية
كلية صدر العراق الجامعة الاهلية

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

28 اكتوبر 2023

حقوق النشر محفوظةلمركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

لا يجوز نشر أي من هذه الأبحاث و الدراسات و المقالات إلا بموافقة المركز, و يجوز الإقتباس بشرط ذكر المصدر كاملاً , و ليس من الضروري أن تمثل المقالات و الأبحاث و الدراسات و الترجمات المنشورة وجهة نظر المركز , وإنما تمثل وجهة نظر الباحث.

مركز حمورابي
للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

تمهيد:-

يحتل العراق مكانة أقليمية مهمة في منطقة الخليج العربي،بالرغم من محدودية الدور الاقليمي الفاعل له، لكن هذه الاشكالية لا توحي عدم قدرته في المستقبل القريب على تجاوزها،ومن ثم لعب دور أقليمي مهم يفسح له المجال الانطلاق نحو لعبة التوازنات الاقليمية ، وقد توضح ذلك خلال احتضانه الجولات الخمسة للمفاوضات الايرانية-السعودية والتي توجت بأتفاق التقارب ، وإعادة العلاقات بين الطرفين الذي أعلن عنه في بكين في العاشر من اذار/مارس2023 حيث أن ايران والسعودية تشكلان فاعلين إقليميين مهمين في الساحة العراقية، ناهيك أن العراق سعى الى أبعاد أراضيه عن الصراع الاقليمي ، وتصفية الحسابات ، بل سعى الى أن تكون أراضيه منطلقا لترسيخ روح الوئام ، والتعايش السلمي الاقليمي ، وفق مبادئ المواثيق الدولية ،ومنها ميثاق الامم المتحدة هذا في الوقت نفسه يوجد صراع حقيقي في منطقة الخليج العربي من أجل احتلال المكانة الاقليمية بين عدة قوى إقليمية ، ودولية كالولايات المتحدة الامريكية، والكيان الصهيوني ، وايران ، ودول مجلس التعاون الخليجي في الوقت نفسه أن تستغل تلك القوى في أي وقت تتأزم العلاقات فيما بينهما الساحة العراقية للتنافس والصراع فيما بينهم هناك بعيدا عن أشراك ووصول ملامح صراعهم الى داخل دولهم ، وأراضيهم.

أهمية الدراسة:-

لا يمكن تجاوز مكانة العراق الاقليمية في منطقة الخليج العربي والتي هي حاصل عدة عوامل منها موقعه الاستراتيجي الفريد ، وامتلاكه ثروة نفطية هائلة ، وموارد بشرية كبيرة ،ووجود أرث حضاري، واستعداده لأداء دور إقليمي كبير وهذا يتطلب وجود نهج استقلالي للدولة ، وعدم التمحور حول توازنات تميل الى هذا الطرف أو ذاك وهو عامل مهم لترسيخ دور إقليمي متميز في الخليج العربي .

إشكالية الدراسة:-

تكمن إشكالية الدراسة في التساؤل التالي:- هل بإمكان العراق تفعيل دوره الاقليمي في المستقبل القريب بعيدا عن المحددات الداخلية والاقليمية والدولية؟ وهل ستغير نظرة دول مجلس التعاون الخليجي الى العراق من خانة الصراع الى خانة التعاون؟. وهل ستعامل دول الخليج العربية العراق كفاعل رئيسي في التوازنات الاقليمية ؟

فرضية الدراسة:-
بنيت هذه الدراسة على فرضية خلاصتها((يمكن أن يلعب العراق دورا إقليميا فاعلا في الخليج العربي في حالة ترتيب شأنه الداخلي ووجود قبول خليجي للدور العراقي في المنطقة وعدم اعتراض واشنطن على ذلك)).

منهجية الدراسة:-
أعتمد الباحث في دراسته على منهج ((التحليل النظمي)) وهو أحد المناهج البحثية الهامة والشائعة في حقول المعرفة العلمية التي تتخصص في دراسة الظواهر المعقدة ،والمتغيرات ذات العلاقات المتشابكة. وهو عبارة عن إطار تحليل عام للظاهرة يختلف محتواه من حقل علمي لآخر، وهو مجموعة من المكونات التي تتشابك وتتفاعل مع بعضها من أجل تحقيق الغاية المشتركة المنشودة.

هيكلية الدراسة:-
تنقسم الدراسة الى خمسة أقسام الاول يطرح تأصيل نظري لمفاهيم الدراسة ، والثاني يذكر مرتكزات المكانة الاقليمية للعراق وعلاقته بأمن منطقة الخليج العربي ، والثالث يسلط الضوء على ملامح الدور الاقليمي للعراق في منطقة الخليج العربي بعد2003،.والرابع يكشف عن انعكاسات المكانة الاقليمية للعراق على الامن الخليجي، والخامس يركز على طرح متطلبات تعزيز المكانة الاقليمية للعراق وأثرها على أمن الخليج العربي.

- 1 -
تأصيل نظري لمفاهيم الدراسة

أولا:- المكانة الاقليمية:-
تشير ((المكانة))في اصطلاح علم العلاقات الدولية الى((الوزن النسبي السياسي التي تتمتع به الدولة في النظام الدولي ، والإقليمي))فمكانة الدولة في النسق الدولي أو الاقليمي يتسم بالترتيب التدرجي Startification للوحدات الاساسية المكونة له، أو يمكن أن تعبر عن ذلك ب((الهرمية))أو((التراتبية))Heirarchy نسبة الى ((الهرم)) ((النسق/النظام))طبقا لمجموعة من المؤشرات التي بمقتضاها تنقسم الدول الى وحدات متباينة بمسميات، أو مفاهيم معينة. ويذكر((جوناتان رانشون))بأن المكانة ضمن((هرمية معينة))وهذا دليل على ارتباط المكانة ب((الهرمية))لا((بالفوضوية)) باعتبارها عنصرا، ومكونا مهما في السياسة العالمية تتميز بثلاث سمات مركزية ، أو على المستوى الدراسات الاقليمية ، فيعو د الفضل في تحليل مفهوم ((المكانة الاقليمية))الى صاحب نظرية ((تحول القوة))الاستاذ ((دوغلاس ليمكى))

Douglas Lemke الذي أعاد تكييف نظرته التي صيغت في أول الامر لتفسير تفاعلات النظام الدولي حيث نحى منحى عاما بعدما كانت افتراضاتها تقتصر على ((هرمية النظام الدولي))حيث وضح ليمكى ((بأن المبادئ نفسها التي تحكم المستوى الدولي يمكن تطبيقها بالطريقة نفسها على تفاعلات المستوى الاقليمي وهرمياته)).في الجانب البنيوي من النظرية يتم النظر الى السياسة العالمية على أنها مكونة من ((هرمية)) من الدول التي تتباين من حيث درجات القوة ، وطبيعة التفاعلات .كما أن للنظرية فهما خاصا للادوار النسبية للدول داخل هذه الهرمية، ونظام القواعد الحاكمة، وطريقة تسعى الدول الاقوى لإدارة السياسة العالمية وغيرها(1).لقد استعملت نظرية تحول القوة متغير القوةPower لتفسير كيفية انتظام البنى العالمية والاقليمية والمقصود بالقوة في أوسع معانيها هو ((المكانة)) باعتبار أن المكانة هي((الوزن النسبي لقوة الدولة وبشتى أبعادها وهذا بدوره هو الذي يحدد درجة رضى أو عدم رضى الدولة عن مكانتها، أو وضعيتها داخل الهرمية ، أو الهرم ، وهذه الفكرة الاخيرة المتعلقة بمسالة الرضا وعدم الرضا هي التي ستناقش في العناصر اللاحقة تحت مسمى القبول ، أو الاعتراف بالمكانة الاقليمية للقوى الاقليمية وكنتيجة لهذه الجزئية المتعلقة بالمكانة لاقليمية يمكن القول بأن القوى التي تتوسط بنية الهرم على المستوى الدولي والتي قد يطلق عليها القوى الكبرى Great power أو القوى المتوسطة Middle power والتي تقع في وضعية ما بين مكانة القوى العظمى Super power والقوى الصغرى Small powers بالمقياس العالمي هي التي سوف تكون صاحبة المكانة الرائدة التي تتربع على قمة الهرم الاقليمي تحت مسمى القوة الاقليمية Regional Power او على الاقل تحت عنوان القوة الاقليمية المحتملة Petential Regional Power في حالة تعدد رؤوس الهرم الإقليمي. وعند تقسيم المجتمع الدولي الى أقاليم جيوسياسية أستنادا للمتغيرات الجغرافية، والروابطالتأريخية بين وحدات كل اقليم يظهر نوعا من التنافس بين كل دول كل أقليم على من تكون ((الدولة المركز)) Core state فيالاقليم ،أو ((الدولة المحورية)) ، أو ((القوة الاقليمية)) ، أي ((تلك الدولة التي تتحكم بأكبر قدر ممكن من تفاعلات وحدات الاقليم، وتوجهاته السياسية، والاقتصادية المختلفة لما ذلك من نتائج هامة لصالح الدولة التي تقر بها الدول الاخرى علانية، أو ضمنا كمركز للإقليم))،وبناء عليه فأن المكانة بالنسبة لأية دولة تتحدد((بمدى قربها ، أو بعدها من موقع الدولة المركز، أو الاقرار بها كقوة إقليمية))(1).

(1) فيصل بو الجدري، نحو ضبط مفهوم الاعتراف بالمكانة الاقليمية للدولة ، المجلة الجزائرية للأمن الانساني، العدد2، (الجزائر، مخبر الامن الإنساني : الوقائع-الرهانات والافاق، جامعة باتنة1، تموز2023)، ص669-672.

ثانيا:-أمن الخليج العربي:-

يعود طرح مسألة((امن الخليج)) بالأساس إلى الفترة التالية لعام 1971،أما مصطلح ((امن الخليج)) فطرحته الولايات المتحدة الأمريكية والذي عبر عن بدائل مليء الفراغ الذي حدث بعد الخروج البريطاني من تلك المنطقة في العام أعلاه ،بحيث تظل المنطقة في دائرة النفوذ الغربي بصفة عامة ،ولضمان الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي يرتبط بالغرب ،بحيث لا ينعكس الخروج الاستعماري البريطاني على أوضاع المنطقة ويؤدي إلى إحداث تغيرات في الأنظمة التقليدية الحاكمة تؤثر على آلية التبعية السياسية لهده الأنظمة .عملت بريطانيا على تشجيع إقامة اتحاد الإمارات السبع وقدمت المعونة له((دولة الامارات العربية المتحدة)) ،وحاولت إقامة ((منظمة للدفاع المشتركة)) بين إيران والكويت والسعودية ،كما حاولت حل المشكلات بين الدول الخليجية والتي تعترض امن الخليج –حسب التصور البريطاني -ولعبت بريطانيا أيضا دورا هاما في تشجيع التقارب بين شاه إيران والملك فيصل باعتبار أن السعودية وإيران القوتان اللتان يمكن الاعتماد عليهما لتأمين الاستقرار في المنطقة بعد الانسحاب وتجدر الإشارة إلى أن هده الإجراءات هي لحفظ امن بريطانيا بالدرجة الأولى قبل أن تكون وفاء لدول الخليج ،لان الحرب الباردة كانت في أوجها في ذلك الوقت ،حيث كان الاتحاد السوفياتي نشيطا جدا ومتفوقا على الغرب في الشرق الأوسط وبريطانيا كانت احد رموز التحالف الغربي ،وكان يهمها استقرار المنطقة واستمرار تدفق النفط إلي الصناعة الغربية ، لذا حاولت قبل أن تخرج تحييد الأخطار الإقليمية والدولية.

وقد كانت إيران الشاه أكثر دول المنطقة حرصا على بحث هدا الموضوع ،فدعت إلى إقامة نوع من ((الدفاع الإقليمي))للخليج، إلا أن الفكرة لم تجد قبولا لدى باقي الدول الخليجية .وفي منتصف السبعينات أثير موضوع ((أمن الخليج)) ونوقشت فكرة الاتفاق على صيغة لأمن الخليج توافق عليها دول المنطقة بين وزراء خارجية دول الخليج أثناء ((مؤتمر خارجية الدول الإسلامية)) في جدة في تموز1975، كما نوقشت أيضا في اللقاءات الجانبية والمتعددة بين ممثلي الدول في الأمم المتحدة ،إلى أن تقرر انعقاد مؤتمر وزراء خارجية دول الخليج لبحث هذا الموضوع في مسقط في نوفمبر 1976ولم يحرز هدا المؤتمر أي تقدم بخصوص الاتفاق عل أى صيغة مشتركة لأمن الخليج بين دول المنطقة ،ولم تصدر عنه أية توصيات أو بيانات مشتركة ،ولكنه حينئذ جسد في الواقع الرؤى المختلفة لمسألة أمن الخليج والعقبات الحقيقية أمامها ،فلقد برزت في ذلك المؤتمر مجموعة من النقاط الخلافية بين الدول الأعضاء كانت

السبب المباشر في فشله. فمن ناحية كيفية تحقيق الأمن في الخليج طالبت إيران ومعها عمان بعقد ((حلف عسكري)) بين الدول الخليجية الثمانية ،تتحمل فيه كل دولة قدرا من المسئولية يتناسب مع إمكانياتها المادية والبشرية ، أو أن تتحمل كل الدول المسئولية بصورة متساوية بغض النظر عن حجمها السكاني وإمكانياتها المادية درء لمخاوف الدول الصغيرة من احتمال طغيان وسيطرة الدول الكبرى وقد طرحت إيران مشروعا بهذا المفهوم لكنه لم يلقي الموافقة ، ثم قدمت عمان مذكرة للمؤتمر تقترح توصيات منها :حرية الدول في اختيار نظامها السياسي والاجتماعي ،وحرية الملاحة في الخليج ، والتعاون بين دول المنطقة في مجالات الاقتصادية والثقافية والعلمية ، إلا أن العراق عارض المذكرة العمانية. وأيدت الكويت الموقف العراقي وتحفظت على اصطلاح((مؤتمر امن الخليج)) الذي اختير شعارا للمؤتمر ، وطالبت بان ينحصر دور المؤتمر في معالجة القضايا التي تهم دول المنطقة ومن بينها حرية الملاحة في الخليج، ورأت انه لا ضرورة لعقد ((ميثاق جماعي)) أو حتى لبحث هدا الموضوع. وطلبت بأن تركز الجهود لفصل الخلافات بين دول المنطقة أولا ، ومعالجة قضايا التعاون الأخرى . أما العراق فلم يكن قد قرر اشتراكه في المؤتمر إلا في اللحظات الأخيرة، وهو الاشتراك الذي رأت إيران انه يرجع إلى رغبة العراق في أن يلعب دورا في الحيلولة دون الوصول الي اتفاق محدد حول موضوع الأمن وخاصة إبرام ((معاهدة دفاعية)).وقد طرح العراق في المؤتمر صيغة لأمن الخليج تقضي بإصدار الدول الأعضاء ((مجرد إعلان)) تؤيد فيه حرية الملاحة في مياه الخليج لكل الدول المطلة عليه، عربية كانت أو غير عربية، وان تكون مستعدة للتصدي لكل طرف يحاول الإخلال بهده الحرية، وان يكمل ذلك باتفاقيات ثنائية تتم بين كل دولتين على حدا وقد أثار هدا الموقف اعتراض إيران على أساس أن الاتفاقات الثنائية تفتح الباب لضغوط الدول الكبرى والأقوى على الدول الأصغر والأضعف(1)

ولكن الخلاف الأهم في الحقيقة إنما يتبلور حول مسألة مسألة ((طبيعية)) امن الخليج ، وهو الخلاف الذي ظهر بين وجهتي النظر العربية والإيرانية. فقد رأت الدول العربية أن امن الخليج يجب أن يرتبط بالأمن العربي على أساس أن الدول العربية تركز اهتمامها الرئيسي على مواجهة ((إسرائيل))وبالتالي فإن امن الخليج يرتبط بأمن البحر الأحمر والبحر المتوسط ،

(1)عائشة شايب الدرع ، التحديات الامنية في الخليج العربي في بداية القرن الواحد والعشرين واليات مواجهتها، رسالة ماجستير في العلوم السياسية(غير منشورة)،(الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام ، جامعة الجزائر-بن يوسف بن خده، 2009-2010)، ص50-55.

إلا أن موقف إيران لم يتماشى مع هذه الرؤيا العربية ،لأنها لم تكن مهتمة بخلق جبهة مع العرب ضد((إسرائيل))خاصة وأنه كانت لها علاقات قوية مع ((إسرائيل))على كافة المستويات، وكان هناك تنسيق بين الجانبين في العديد من المجالات . كما أن الرؤيا الإيرانية لأمن الخليج كانت تنطلق من واقع الأمن الإيراني نفسه .فاهتمام إيران يرتكز أساسا علي البحر العربي والمحيط الهندي أكثر من البحر الأحمر والبحر المتوسط ،لان الأمن الإيراني يرتبط بموقع إيران الجغرافي ومصالحها الاقتصادية ، حيث تقع في المنطقة التي تفصل الشرق الأوسط عن القارة الهندية وتفصل الاتحاد السوفييتي السابق علي المحيط الهندي وحقول البترول الخليجية فإذا كان مؤتمر مسقط قد ابرز الخلافات حول مسألة ((امن الخليج)) فإن تلك الخلافات لم تكن مجرد اختلافات في الآراء ،بقدر ما كانت صراعات أساسية وثانوية بين الأطراف المعنية . وإذا تصورنا هنا أن امن الخليج(مثله مثل الأمن الإقليمي لأي بقعة في العالم)يتضمن تدابير بين القوى المشتركة فيه في مواجهة القوى الخارجية، فإنه يمكن القول أن العقبات و الملابسات التي تحيط بمسألة الأمن في الخليج العربي، يتعلق الجزء الأول منها بالصراعات بين الأطراف الخليجية نفسها التي يفترض اهتمامها ومصلحتها في تحقيق امن الخليج ،في حين يتعلق الجزء الثاني منها بالصراع بين الأطراف الخارجية ذات المصالح المتعارضة في الخليج، والتي يفترض أن تدابير الأمن الإقليمي تهدف إلي مواجهة الأخطار الناجمة عن تدخلها فمنطقة الخليج عرفت مجموعة من الصراعات بين دولها مند الانسحاب البريطاني ، والتي كان لها تأثير سلبي على قدرة هده الدول على اتخاذ مواقف مشتركة وتبنى سياسات موحدة وترجع معظم هذه الصراعات إلى الإطار الاجتماعي ، والميراث التاريخي للمنطقة الذي أدى إلى تفشي الروح الانفصالية وخلق الكثير من الحساسيات والخلافات : فالنظام السياسي الخليجي في اغلبه قام على أساس قبلي ،حيث يمارس الحكم وتتخذ القرارات السياسية على أساس من القيم والعلاقات القبلية ،ومن تم أصبح التنافس والصراع هو السمة الرئيسية لتلك النظم . كما ال أن قبائل مازالت حتى الآن لا تعترف كثيرا بالحدود السياسية القائمة بين الدول، ذلك أن الوجود القبلي والصراعات القبلية كانت قائمة قبل قيام الوحدات السياسية الحالية .كما أن التفاوت في المستوى الحضاري بين بلاد المنطقة أدى في كثير من الأحيان إلى شيوع روح السيطرة والرغبة في مد النفوذ والتحكم في الوحدات المجاورة ،وقد تأكد ذلك بعد اكتشاف البترول وتباين مستويات إنتاجه وكميات الاحتياطي من دولة لأخرى ،

وأسهمت في تعزيز هذا التفاوت النظرة التي لا تزال تسيطر لدى الحكام اتجاه البترول على انه ملك خاص، وبالتالي ساعدت على تكريس النزعة الذاتية و الانفصالية بين دول الخليج (1).

كذلك تعاني معظم دول المنطقة من التداخل في الحدود الجغرافية بينها نتيجة قيامها على الأساس القبلي ،مما أدى إلى مشاكل حدود رغم تسوية بعضها ،وقد ساعد الاستعمار البريطاني بدوره على تكريس تلك الوقائع ليضمن استمرار الخلافات ومما يحول دون قيام دولة قوية في المنطقة .كما وجدت أيضا النزاعات على المياه الإقليمية والجرف القاري((يعرف الجرف القاري الامتداد الطبيعي لليابسة داخل البحار والمحيطات، وهو بالنسبة لأي دولة ساحلية قاع وباطن أرض المساحات المغمورة التي تمتد إلى ما وراء البحر الإقليمي. وللدولة الساحلية حقوق سيادية على جرفها القاري وتستفيد من موارده الطبيعية غير الحية كالنفط والغاز والمعادن))(1). بين معظم دول المنطقة ،وتفاقمت هده النزاعات مع اكتشاف البترول في الخليج العربي وامتداد آباره تحت المياه ، فثار خلاف بين السعودية والبحرين حول المياه الإقليمية ،وبين الكويت والسعودية ،وبين إيران ومعظم الدول العربية الخليجية حول اقتسام الجرف القاري ،وبين العراق والكويت أيضا ولنفس السبب .إلى جانب هذه الصراعات والمنازعات شهدت المنطقة تنافسا واضحا بين القوى الإقليمية الرئيسية ،أي بين العراق وإيران والسعودية مما حال دون اتفاقها على صيغة موحدة ((لأمن الخليج))،ورغبة كل طرف من هذه الأطراف السيطرة على المنطقة ولذلك قامت هذه القوى بتطوير قدراتها العسكرية وأدى ذلك إلى سباق تسلح كبير وخاصة من جانب إيران والسعودية ، واستخدام القوة في تصفية الخلافات مثل ما حدث بين العراق وإيران في مواجهة عسكرية((الحرب العراقية-الايرانية1980-1988)).وإذا كان الأمن الإقليمي لأي منطقة يستهدف حماية تلك المنطقة ضد التهديد الخارجي المحتمل ضدهم ،فان ذلك العنصر للأمن في منطقة الخليج يبدو شديد التعقيد، فالمصالح الأجنبية في الخليج ودرجة أهميتها وحيويتها تجعل هناك تداخلا شديدا بين امن الخليج من وجهة نظر الدول الواقعة عليه ،وبين امن الخليج من وجهة نظر القوى الدولية الخارجية التي تعتبر المحافظة على مصالحها في الخليج امتدادا لأمنها القومي .

(1)المصدر نفسه.

(1)ماهو الجرف القاري، موقع الجزيرة.نت، 15/11/2017، ورد على الموقع التالي:-
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2017/11/15/

فالدول الغربية عامة والولايات المتحدة الامريكية خاصة تعتبر منطقة الخليج المصدر الأساسي للطاقة العالمية وبالتالي لابد من السيطرة على هذا المصدر ،لذلك اتبعت مجموعة من الاستراتيجيات وهذا خلال الحرب الباردة منها تدعيم قوى إقليمية تعمل على حماية مصالحها ،فالولايات المتحدة الأمريكية عملت على دعم كل من إيران والسعودية وتقديم الدعم المادي والعسكري والسياسي لهما ،بينما عمل الاتحاد السوفييتي على تدعيم العراق. ويمكن القول أن امن الخليج منذ الانسحاب البريطاني إلى حدوث الثورة الإيرانيةعام1979قد ارتبط بفكرة((توازن القوى))بين الأطراف ذات المصلحة في الخليج، فمساعي الولايات المتحدة الأمريكية في توسيع نفوذها في الخليج العربي ومحاولاتها في تأكيد تفردها في تقرير الأمور الأساسية في المنطقة كان يقابل بجهود سوفييتية من اجل معادلة تلك المساعي الأمريكية، ونفس الشيء كان يحدث بين القوى الإقليمية وحتى بين إيران والسعودية وهما قوتان محسوبتان في صف الولايات المتحدة الأمريكية ،فعندما بدا شاه إيران في إقامة ترسانة عسكرية ضخمة والاتجاه نحو طرح أهداف قومية إيرانية والظهور بمظهر القوة العسكرية الرئيسية في الخليج كان يواجه دائما بجهود سعودية لمعادلة المساعي الإيرانية وفي ظل هدا التوازن المتعدد الدرجات والمستويات وفي إطار هدا النمط من التفاعلات والعلاقات كان البحث جاريا لوضع صيغة أمنية تضمن تحقيق الأمن لمنطقة الخليج ،وكان استمرار تلك التوازنات هو خير عامل في ضمان الحد الأدنى من دلك الأمن ،وكان أي اختلال في هذه التوازنات من شانه أن يقلب كافة عناصر معادلة الأمن في الخليج العربي(1).

(1)عائشة شايب الدرع ، التحديات الامنية في الخليج العربي في بداية القرن الواحد والعشرين واليات مواجهتها، مصدر سبق ذكره، ص50-55.

-2 -

مرتكزات المكانة الاقليمية للعراق وعلاقته بأمن منطقة الخليج العربي بعد2003

يمتلك العراق عدة مرتكزات أساسية تشكل بمجموعها المكانة الاقليمية له وهي كالاتي:-

1.الموقع الاستراتيجي للعراق:-

وصف خبراء الجغرافيا السياسية موقع العراق الاستراتيجي بسبب وقوعه في ملتقى طرق المواصلات التي تربط قارات العالم القديم، وفي كونه الجسر الارضي المؤدي الى طرق المواصلات البحرية المهمة في شرقه وغربه والمتمثل في البحر العربي ، والمحيط الهندي ، والبحر المتوسط وبفضل هذا الموقع أصبح للعراق مكانة مهمة في العالم من الناحيتين العسكرية ، والدولية وفق الامور التالية:- (2)

أ-وقوع العراق على رأس الخليج العربي وعلى الطريق الاقصر الذي يربط البحر المتوسط بالمحيط الهندي.

ب-يشكل الخليج العربيووادي الفرات طريقا سوقيا مهما بامتداده الى موانئ البحر المتوسط.

ج-يقع العراق على أقصر الطرق الجوية التي تربط بين غرب اوروبا وجنوبها من جهة وجنوب شرق اسيا واستراليا من جهة اخرى.

د-تعد بغداد مركزا مهما لملتقى الطرق البرية في المنطقة العربية.

هـ -يعتبر العراق منطقة استراتيجية لواشنطن لتأمين أمدادات النفط لها ولحلفائها الاوروبيين ، فضلا عن أنه أصبح بمثابة منطقة وثوب ستستخدمها القوات الامريكية للتحرك نحو وسط ، وشرق آسيا بعد أن بدأت تباشر عمليات تأمين مصالحها بنفسها دون الاعتماد على حليف كانت تفعل في السابق بمناصرتها((اسرائيل))على مدى اكثر من قرن منذ عام1948 تأريخ أعلان ولادتها.

و-وقوع العراق على منطقة الفصل بين الحضارات المختلفة العربية و الفارسية و التركية والكردية ومن ثم فأن قرب الولايات المتحدة الامريكية من هذه الحضارات ، ومحاولة تحريك القوميات التي تنتمي لهذه الحضارات بما يخدم مصالحها جعلها ترجح أن تكون قريبة من هذه المنطقة وتباشر هذه المصالح بنفسها دون الاعتماد على شريك.

(2)خطاب صكار العاني و نوري خليل البرازي، جغرافية العراق، (بغداد، دار الكتب للطباعة والنشر ، 1979)، ص12.كذلك أنظر سيف الدين عبد القادر ، جغرافية العراق العسكرية ، (بغداد ، مطبعة شفيق، 1970)، ص16-17.نقلا عن أ.م.د.سعدون شلال ظاهروم.م.ظلال جواد كاظم ،الاهمية السياسية للموقع الجغرافي للعراق، مجلة البحوث الجغرافية ، العدد7، (الكوفة/العراق، كلية التربية للبنات، جامعة الك وفة، 2006)، ص3.

2.القدرات الاقتصادية للعراق:-

لدى العراق قدرات اقتصادية ضخمة؛ فبالإضافة إلى توفر المياه ((نهري دجلة والفرات)) والأراضي الصالحة للزراعة، يمتلك العراق 147 مليار برميل من احتياطي النفط، بينما توجد مزيد من الكميات المحتمل ضخها والتي تبلغ 200 مليار برميل، وهذا يجعله خامس بلد في العالم بعد فنزويلا والسعودية وإيران امتلاكا للاحتياطي النفطي، كذلك فإن لدى العراق 3,100 مليار متر مكعباً معيارياً من احتياطيات الغاز حسب بيانات الأمم المتحدة. وتبلغ القدرة الإنتاجية من النفط حاليا ما يقارب 3.9 مليون برميل، ويخطط لرفعها إلى نحو 7 ملايين و500 ألف برميل يوميا بحلول عام 2025(1).

3.التجربة الديمقراطية:-

التجربة الديموقراطية: على الرغم مما يلحق بتجربة العراق الديموقراطية منذ عام 2003 من تبعات وإشكالات معقدة، ثمة مؤشرات على أن هذه التجربة ربما بدأت في السير في طريقها الصحيح، أولها أنه رغم الظروف الأمنية والسياسية الصعبة التي مرت بها البلاد خلال السنوات الماضية، فإن هذا لم يعق الاستمرار في إجراء الانتخابات البرلمانية وما تنطوي عليه من تغيير
سياسي في البلاد، حيث تناوب على رئاسة العراق أربعة رؤساء للجمهورية منذ عام 2003، وعدد كبير من رؤساء الوزارات، وتبدو عملية التغيير السياسي أكثر سلاسة خلال الفترة الأخيرة مما سبق. وثانيها التداخل المعقد بين الاعتبارات الطائفية والعملية السياسية وخيارات الناخبين، وثالثها أن الخلافات على مستوى النخبة السياسية قد بدأت تميل بشكل أكبر إلى الرشد مقارنة بالسنوات الماضية. ورابعها أن تدخّل المؤسسات الدينية في العملية السياسية قد تراجع بشكل ملحوظ بعد أن كان هذا التدخل قوياً ومباشراً بعد عام 2003. وهذا بلا شك، يزيد من الثقة الدولية في التجربة السياسية العراقية بشكل تدريجي، ومن ثم يزيد من دعم العالم لهذه التجربة(2).

(1)حازم سالم الضمور، عودة العراق الى الساحة الاقليمية :الاحتمالات والفرص، موقع ستراتيجيكيس، بلا تأريخ ، ورد على الموقع التالي:-
https://strategiecs.com/ar/analyses/iraqs-return-to-the-regional-arena-possibilities-and-opportunities
(2)المصدر نفسه.

4.الاستقرار النسبي والحفاظ على كيان الدولة:-

على الرغم مما عاناه العراق من توترات أمنية خطيرة بعد عام 2003 وتهديدات لكيان الدولة؛ فإن ثمة مؤشرات مهمة على قدرة البلاد على استعادة الاستقرار تدريجيا والحفاظ على كيان الدولة، وهي:

أ-لم تنجح خطط التقسيم التي طرحت بقوة بعد عام 2003 في تجزئة البلاد.

ب-رغم الاستفتاء الذي أجراه الأكراد للاستقلال عن الدولة في عام 2017، لم تنجح عملية انفصالهم ولم يتلقوا أي تأييد إقليمي أو دولي في مسعاهم.

ج-نجح العراق في تجاوز أخطر تهديد لكيان الدولة في العصر الحديث، ممثلاً في تنظيم داعش الارهابي ، على الرغم من التضحيات الكبيرة التي قدمها في الحرب على داعش سواء على المستوى البشري أو المادي(2).

5. إدراك مقومات الدور:-

إن امتلاك دولةٍ ما لقدرات ومقومات للعب دور إقليمي أو عالمي لا تكفي وحدها للقيام بهذا الدور، ولكن لابد من توفر عدة شروط لذلك، وفق ((نظرية الدور))، أهمها وعي صانع القرار أو النخبة السياسية والثقافية في الدولة لهذه القدرات وامتلاكها الرغبة والإرادة، لتحويلها إلى مركز مؤثرٍ في محيطها الخارجي؛ ومن الواضح أن ثمة إدراك من قبل النخبة السياسية في العراق للدور الذي يمكن أن يلعبه ضمن الإطار الإقليمي، وهذا يتضح جلياً بمحاولات القادة العراقيين إعادة دولتهم إلى الإطار أو المنظومة العربية، وسعيهم إلى إعادة بناء العلاقات العراقية-العربية بأشكال مختلفة، ولعل إصرار العراق على استضافة القمة العربية في عام 2012 على الرغم من الظروف المضطربة التي كان يعانيها، والحضور العربي الضعيف فيها على مستوى القادة والزعماء، كان تعبيراً واضحاً عن رغبة العراق في التأكيد على بعده العربي ودوره الذي يمكن أن يقوم به في المنطقة.

(2)المصدر نفسه.(3)المصدر نفسه.

Mobile: 00964 - 7810234002
Baghdad - Aljadiriyah - P O. Box: 2405
E-mail: hcrsiraq@yahoo.com
العنوان: العراق ـ بغداد ـ الكرادة ـ عرصات الهندية ـ مجاور السفارة الصينية
بغداد الجادرية صندوق بريد 2405
Website: http://www.hcrsiraq.net

6. استدعـاء خليجي لدور العراق:-

هنالك استدعاءً عربياً، لدور العراق في إطار البحث عن توازن القوى مع إيران في المنطقة، وهو ما تعبر عنه التحركات العربية تجاه بغداد، خاصة تلك التي تقوم بها كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، وتبدو السعودية، بوجه خاص، مهتمة بتعزيز علاقاتها مع العراق في ظل صراعها مع إيران، ففي عام 2017، زار رئيس وزراء العراق في ذلك الوقت، ((حيدر العبادي))، المملكة مرتين، وعادت الرحلات الجوية بين البلدين، كما عاد العمل إلى معبر عرعر البري بينهما، وزار زعيم التيار الصدري العراقي، ((مقتدى الصدر))، الرياض في يوليو 2018، كما زارها رئيس الوزراء العراقي، ((عادل عبد المهدي))، في نيسان/أبريل 2019. فضلا عن ذلك، فقد تم تأسيس ((مجلس التنسيق السعودي-العراقي))، وأعلنت المملكة العربية السعودية عن عزمها بناء مدينة رياضية في بغداد، ودعمه بمليار دولار، وإنشاء أربع قنصليات في ثلاث مدن عراقية، وافتتاح قنصليتها ببغداد في نيسان/أبريل 2019، والتوقيع على ثلاث عشرة اتفاقية ومذكرة تفاهم بين الجانبين، وإتاحة الفرصة للسعوديين للاستثمار في العراق، بما يبلغ 189 فرصة استثمارية، وتشجيع المصارف السعودية على فتح فروع لها في العراق، وفتح فرع لمصرف التجارة العراقي في السعودية. في تحركٍ لإعادة العراق كعنصر في معادلة التوازن الإقليمي مع إيران بعد أن أدى غيابه إلى حدوث خلل كبير في هذه المعادلة(1).

- 3 -

ملامح الدور الاقليمي للعراق في منطقة الخليج العربي بعد2003

1.جذب دول الخليج في القمم في العراق:-

سعت الحكومة العراقية لتدشين علاقات أكثر قرباً من محيطها الإقليمي عبر عقد قمة ((دول الجوار الإقليمي)) في بغداد نهاية اب/أغسطس 2021. ولا شك أن مشاركة دول خليجية غير جارة للعراق بالقمة له أهمية دبلوماسية قوية في ظل التوترات التي تعيشها المنطقة العربية ، والتحديات التي تواجه الدول من ناحية الأمن والاقتصاد والصحة. أن الهدف الأول من عقد القمة يتمثل في تحقيق استقرار العراق من خلال التوصل إلى تفاهمات مع دول المنطقة، فحينما تستقر دول المنطقة وتخفُّ التوترات ينعكس ذلك على استقرار العراق والمنطقة والجوار(2).

(1)المصدر نفسه.
(2) أهمية قمة دول جوار العراق في ظل المشاركة الخليجية، موقع الخليج أونلاين، 17/8/2021، ورد على الموقع التالي:-
https://alkhaleejonline.net/

2.أحتضان العراق المفاوضات السعودية-الايرانية:-

أن المساعي التي بذلتها الحكومة العراقية لاستضافة بغداد لجولات الحوار الخمسة بين السعودية وايران ، وما رسخته من قاعدة رصينة للحوارات التي تلت ذلك عبر سلطنة عُمان والصين، وصولا للحظة لاتفاق بكين في العاشر من اذار2023 والتطبيع بين الجانبين الذي اعتبرته بغداد سينعكس على تكامل العلاقات بين الجانبين ويُعطي دفعة نوعية في تعاون دول المنطقة، من أجل إطار يحقق تطلعات جميع الأطراف ويؤذن بتدشين مرحلة جديدة. وفور توقيع الاتفاق التاريخي بين الطرفين، وللدلالة على ما قامت به بغداد من وساطة بين إيران والسعودية، تلقى رئيس الوزراء العراقي ((محمد شياع السوداني))، اتصالا هاتفيا من أمين المجلس الأعلى للأمن القومي في إيران، ((علي شمخاني))، أعرب خلاله عن ((شكره للعراق لدوره في المفاوضات بين المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية، والجهود العراقية التي بُذلت من أجل تقريب وجهات النظر بين البلدين، التي أسهمت في التوصل إلى اتفاق جديد بينهما في بكين)) بدوره، هنأ ((محمد شياع السوداني))، علي شمخاني ، بمناسبة التوصل إلى اتفاق بينهما، مؤكدا أن هذا الاتفاق ((سيُسهم في زيادة الوئام بين البلدان الإسلامية، بما ينعكس إيجابا على أمن المنطقة واستقرارها، ويوفر المزيد من فرص التنمية والازدهار)).أن العراق كان على يقين كامل بالانعكاسات الإيجابية الكبيرة لهذا الاتفاق، ليس على العراق والمنطقة فحسب بل على العالم أجمع، أن الحوار الدبلوماسي هو الخيار الأمثل لحل النزاعات وإنهاء الخلافات بين الأشقاء والأصدقاء. إن توالي الزيارات بين المسؤولين السعوديين والعراقيين يعكس هذا الأمر، فضلا عن توالي الزيارات المماثلة بين نظرائهم الإيرانيين إلى بغداد، يؤكد مدى أهمية العراق كحلقة مفصلية في إعادة التوافق السعودي الإيراني(1).

- 4 -

انعكاسات المكانة الاقليمية للعراق على الامن الخليجي

هناك ثلاثة تأثيرات مباشرة وخطيرة يمكن أن يوثر أمن الخليج العربي أن يتركها على الامن الوطني للعراق، والتي لا يمكن بأي حال من الاحول تغافلها من قبل صانع القرار العراقي، وهذه التأثيرات هي:- (2)

(1)ماعلاقة العراق وسلطنة عمان بالتوافق السعودي-الايراني؟، موقع سبوتنيك الروسي باللغة العربية، 11/3/2023، و رد على الموقع التالي:-
https://sputnikarabic.ae/20230311/

(1)مجموعة مؤلفين، تاثير أمن الخليج العربي على الامن الوطني العراقي في الربع الاول من القرن الحادي والعشرين، (كربلاء المقدسة/العراق، مركز الدراسات الاستراتيجية،، جامعة كربلاء، 2019)، ص10-11.

1 .الاستقرار في العراق: -

أ-يتناسب استقرار الاوضاع في العراق تناسبا طرديا مع استقرار الامن في الخليج العربي، وقد اثبتت احداث السنوات الخمس عشرة الاخيرة ان وجود توتر بين بغداد ومحيطه الخليجي يمكن ان يزعزع الاستقرار في العراق بشكل جدي وخطير، فقد اسهمت الدول الخليجية بشكل أو آخر في رفع معدلات العنف والتطرف والارهاب داخل العراق ومنعت تطور تجربته السياسية الجديدة من التمتع بالوقت الكافي من الاستقرار لكي تتطور وتنضج.

ب-بالمقابل، فأن الارهاب الذي عصف باستقرار العراق وكاد يسقط الدولة بعد تمدد تنظيم داعش الارهابي عام2014 لم تتوقف تأثيراته السلبية عند حدود العراق، بل ان أمن الدول الخليجية جميعا تم تبديده، ولو قدر لداعش التمكن من السيطرة على بغداد لكانت سيطرته على عواصم خليجية أخرى أكثر سيولة مع وجود بيئة خصبة ومناسبة تماما لتمدده.

ج-ان نجاح بناء الدولة وتعزيز الاستقرار العراقي الذي يمكن أن يتحقق ما لم تكون منطقة الخليج برمتها مستقرة، فما يبدد أمن هذه المنطقة الامن الوطني العراقي وبالعكس، ولايمكن لاي سياسة خارجية عراقية أن تراهن على ضمان أمنها الوطني من خلال زعزعة الامن ، والاستقرار مع جوارها الخليجي ، أو أن تكون جزءا من سياسة أقليمية تكرس ذلك أو تستمر بعلاقات متوترة مع العواصم الخليجية .

د- وبالمقابل على دول الخليج العربي أن تدرك أهمية دعم ، استقرار العراق السياسي، والاقتصادي لضمان أمنها واستقرارها .وعلى السياسة الخارجية العراقية أن تولد هذه القناعة لدى دول الخليج العربي ، وأن تعمل على خلق أجواء الثقة في طبيعة ونمط العلاقات السياسية والاقتصادية بين دول المنطقة. ومنها المرتبط بطريق الحرير ، والموانئ، وأنابيب النفط ، والغاز.

2.خطر الحروب بالوكالة:-

أ-.تزخر منطقة الخليج العربي باللاعبين الاقليميين والدوليين الراغبين بتوسيع دائرة نفوذهم ، وتحقيق مصالحهم ، وغالبا ما يكون اللاعب الاقليمي مدعوما من قبل لاعب دولي كبير ومثل هذه البيئة تجعل التنافس والصراع بين لاعبيها الكثيرين مصدر تهديد وزعزعة للأمن والاستقرار في المناطق الهشة ، أو الضعيفة بسبب قواعد تحكم اللعب فيما بينهم وهناك خطوط حمر واضحة تتمثل بعدم تطور الصراع الى مستوى يهدد لاعبا إقليميا ، أو دوليا حيث قد يتخذ الصراع الحرب بالوكالة أذ يقوم اللاعبون بتجنيد تنظيمات تعمل لحسابهم بعيدا عن حدودهم الجغرافية ويتم

تزويد هذه التنظيمات بالمال ، والسلاح ، والمساعدات اللوجستية لكسر ارادة خصومهم الاقليميين والدوليين الذين يلعبون اللعبة ذاتها وهذا ينطبق في العراق واليمن وسوريا والبحرين .

ب-.أن ميزة الحروب بالوكالة أنها طويلة الامد ، ومدمرة لبنية المجتمعات التي تجري الحرب على أرضها وتكاد تقترب في كثير من الاحيان من الحرب الاهلية.

ج.يعتبر العراق واحدا من المناطق والدول الهشة في المنطقة العربية((دولة هشة؛ الدولة الهشة هي بلد يتسم بضعف كفاءة الدولة في أداء مهامها الأساسية، أو باهتزاز شرعيتها؛ بشكل يجعل المواطنين فيها عرضة لمجموعة واسعة من الأخطار المختلفة)).

3.تهديد الامن الاقتصادي العراقي:-

مازال العراق بحاجة الى وقت طويل لتنويع موارده الاقتصادية ، واستعادة عافيته الاقتصادية وحتى يتحقق ذلك سيبقى معتمدا بشكل شبه تام على تصدير النفط لدعم موازنته السنوية ،ففي الوقت الذي خطت بعض الدول الخليجية خطوات الى الامام باتجاه تنويع صادراتها ، وتقليل اعتمادها على النفط ، أو قيام بعضها الاخر بتشكيل صناديق سيادية((هو صندوق مملوك من قبل دولة يتكون من أصول مثل الأراضي، أو الأسهم، أو السندات أو أجهزة استثمارية أخرى. من الممكن وصف هذه الصناديق ككيانات تدير فوائض دولة من أجل الاستثمار. هي مجموعة من الأموال تعد بمليارات الدولارات تستثمرها الدول في الأسهم والسندات))تحميها من الاضطرابات الاقتصادية غير المتوقعة فأن بغداد مازالت متخلفة كثيرا بهذا الشأن ، وأن حصول أي حدث يهدد أمن الخليج سيمتد مباشرة الى تهديد أمن مضيق هرمز ، وأمن أمدادات النفط المارة من خلاله ، أذ يعتمد العراق بشكل شبه تام على هذا الممر المائي في تصدير نفطه ، وهذا سيعني عرقلة تصدير النفط العراقي وسترتب على هكذا سيناريو تهديد للامن الاقتصادي

العراقي الذي سيتطور لاحقا الى حصول اضطراب اجتماعي خطير بخلق الفوضى والارباك في عمل الدولة والمجتمع وسيدفع الى نتائج مؤلمة لا تحمد عقباها ولا يمكن لدولة مثل العراق ان تدرك ان الحفاظ على أمنها الاقتصادي مرتبط تماما باستقرار الاوضاع في منطقة الخليج العربي واحتمال التطورات فيها او ان تسمح بخروجها عن السيطرة تماما وستحتاج بغداد الى بذل جهود كبيرة للحفاظ على استقرار امن الخليج العربي فكل المؤشرات ترجح عدم وجود اية مصلحة عراقية في عدم القيام بهذا الدور في المستقبل القريب.

- 5 -

متطلبات تعزيز المكانة الاقليمية للعراق وأثرها في أمن الخليج العربي

نطرح أدناه بعض الملاحظات من أجل تعزيز المكانة الاقليمية للعراق وتأثير ذلك على الامن في منطقة الخليج العربي وكما يأتي:- (1)

1. بناء مقومات قوة العراق الداخلية وتحقيق استقراره السياسي والاقتصادي وبناء قوته العسكرية وتعزيز بنيته الثقافية والاعلامية لكي يكون مؤثرا على مستوى علاقاته الخارجية.

2.توفير تطمينات مشتركة وبناء الثقة لإجراء الحوارات والمفاوضات المتبادلة والمباشرة بين دول المنطقة وبأقصى سرعة لمنع تطوير الاحداث فيها الى مالا تحمد عقباه.

3.تعزيز العلاقات الثنائية بين العراق مع دول مجلس التعاون الخليجي القائمة على أساس التعاون الاقتصادي ، والدبلوماسي ، والامني ، والثقافي ، واستثمار القوة الناعمة تجاه دول المنطقة لتعزيز علاقاتها الرسمية والشعبية.

4.العمل الجاد على تقوية المؤسسة الامنية والعسكرية العراقية لاستعادة العراق لمكانته الاقليمية بما يعدل ميزان القوى في المنطقة ، وأرسال رسائل تطمين لكل الدول المجاورة بأن بغداد لن تكون حديقة خلفية لاي دولة أو طرف إقليمي ، أو دولي وأن سياستها الخارجية سوف تقوم على احترام العلاقات الثنائية ، وعدم التدخل بالشؤون الداخلية للدول الاخرى.

5.على وزارة الخارجية التنسيق الفعال مع مجلس النواب ولجنة العلاقات الخارجية للعمل على خلق رؤية موحدة للسياسة الخارجية، والحيلولة قدر الامكان من تصريحات نيابية ، أو إعلامية تتقاطع مع رؤية الحكومة ووزارة الخارجية حتى لا تستخدم تلك التصريحات من الدول بما يؤثر على الخطوات والسياسات التي تعمل الحكومة على بنائها في المرحلة القادمة.

6.أن العراق أمام تحدي جديد يتمثل في كيفية تحقيق التوازن الاستراتيجي في التعامل مع محورين الاول ((المحور الايراني))بما يمثل من مصالح ،ووجود جغرافي واقتصادي مهم للعراق ،و((المحور الخليجي والعربي)) وفي كلا المحورين هناك تأثير امني على العراق بحكم موقعه الجغرافي.

(1)المصدر نفسه، ص15-16.

Mobile: 00964 - 7810234002
Baghdad - Aljadiriyah - P O. Box: 2405
E-mail: horsiraq@yahoo.com
العنوان: العراق ـ بغداد ـ الكرادة ـ عرصات الهندية ـ مجاور السفارة الصينية
بغداد الجادرية صندوق بريد 2405
Website: http://www.horsiraq.net

7.أن وضع العراق سياسة خارجية إقليمية للمرحلة القادمة وفق برامج عمل محددة سريعة التطبيق تعد أولوية للعراق وقد تكون العلاقات الثقافية ، والشراكة الاستراتيجية مع كل دولة من تلك الدول من مجلس التعاون الخليجي في أطار تبادل المصالح وتقاسمها احدى الوسائل التي يمكن أتباعها ، وربما تكون أفضل من الدخول في محور أو تكتل على حساب أخر.

الخاتمة:-

أن المكانة الاقليمية للعراق يمكن تفعيلها وترسيخها عبر خطوات داخلية وخارجية من أجل أن يكون العراق عامل جمع للأضداد كما حصل في الجولات التفاوضية بين ايران والسعودية والذي أنتج الاتفاق بين الطرفين في العاشر من أذار/مارس2023 للتقارب و إعادة العلاقات الدبلوماسية بما فيها البعثات في كلا البلدين وتباد ل السفراء هذا لم يتم لولا الدور الاقليمي للعراق الذي فعله ،ناهيك أن العراق يحاول أتباع سياسة متوازنة مع دول المنطقة وأبعاده عن سياسات الاستقطاب الاقليمي والدولي وجعله محور مهم للتهدئةوالتعايش الاقليمي بعيدا عن التوترات والشد والجذب بين الدول هناك وجعله عامل استتباب الامن والهدوء للتفرغ للتنمية المستدامة والاعتماد المتبادل بينه وبين دول مجلس التعاون الخليجي.

مركز حمورابي
للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

تأسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في،2006-11-18 بمدينة بابل(الحلة)، كمركز علمي بحثي يمتد الى دراسة الموضوعات السياسية و المجتمعية بصورة علمية و استراتيجية، فضلاً عن التركيز على القضايا والظواهر الحادثة والمحتملة قي الشأن المحلي والأقليمي والدولي ، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

www.hcrsiraq.net

07810234002

hcrsiraq@yahoo.com

2405

hcrsiraq

hcrsiraq

العراق - بغداد- الكرادة - العرصات الهندية-قربالسفارةالصينية